

بنك الكويت الوطني

الربع الثالث من العام 2018

مؤتمر المستثمرين/المحليين

15 اكتوبر 2018

بنك الكويت الوطني  
المؤتمر الهاتفي بشأن الأرباح في الربع الثالث من العام 2018

الثلاثاء الموافق 16 أكتوبر 2018

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الاثنين الموافق 15 أكتوبر 2018 الساعة الثالثة من بعد الظهر بالتوقيت المحلي لدولة الكويت.

---

السادة المشاركين من البنك:

السيد/ عصام الصقر – الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ جيم ميرفي – رئيس المجموعة المالية

السيد/ أمير حنا – رئيس وحدة علاقات المستثمرين

إدارة المؤتمر:

السيدة/ إيلينا سانشيز

من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes

عامل البدالة:

اهلا ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني حول الربع الثالث من العام 2018. سيتم تسجيل احداث هذا الاجتماع. وأود الآن أن اقدم لكم السيدة/ ايلينا سانشير من المجموعة المالية هيرمس EFG Hermes.

إيلينا سانشير:

مساء الخير أو صباح الخير. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن الربع الثالث من العام 2018. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/عصام الصقر، ومدير عام المجموعة المالية، السيد/ جيم ميرفي، ورئيس إدارة علاقات المستثمرين في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً لكم.

أمير حنا:

شكرا إيلينا على هذه المقدمة.

مساء الخير.

نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم لاستعراض النتائج المالية للربع الثالث من العام.

سوف أبدأ الآن بقراءة نبذة مختصرة من بيان إخلاء المسؤولية بينما البيان الكامل سيظهر أمامكم على الشاشة والذي ينص على الآتي: " قد يتضمن هذا العرض بعض البيانات التي تتسم بنظرة تطلعية، فيما يعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ويتعين عليكم الانتباه بعدم الاعتماد على تلك البيانات التطلعية. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا". وهذا يختم بيان إخلاء المسؤولية لهذا المؤتمر اليوم.

سوف نستهل المؤتمر الهاتفي اليوم بتعليقات افتتاحية من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد/عصام الصقر ثم يتبعه المدير المالي للمجموعة السيد/جيم ميرفي بالتطرق إلى النتائج المالية الفصلية والتسعة أشهر الأولى من العام. كما أود أيضاً أن أضيف أنه بعد الانتهاء من العرض المقدم من قبل فريق ادارة البنك، سوف نرحب بتلقي جميع أسئلتكم من خلال منصة البث عبر شبكة الإنترنت (webcast platform) والرجاء التفضل بكتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء

المكالمة. وسوف نبذل قصارى جهودنا للإجابة عن أسئلتكم قدر الإمكان، وفي حال تم ترك سؤال بدون تقديم إجابة له نظراً لضيق الوقت، أو في حال كان لدى أي منكم سؤال للمتابعة، برجاء الاتصال بنا عبر عنوان البريد الإلكتروني الخاص بقسم علاقات المستثمرين في بنك الكويت الوطني المتوفر على موقعنا الإلكتروني في الصفحة الخاصة بعلاقات المستثمرين.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ عصام الصقر، الرئيس التنفيذي للمجموعة ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

عصام الصقر: شكراً لك أمير.

صباح الخير أو مساء الخير لكم جميعاً أينما كنتم.

شكراً لانضمامكم لنا في هذا المؤتمر الهاتفي والبت عبر شبكة الانترنت لاستعراض النتائج الفصلية للبنك عن الربع الثالث من العام 2018.

وكما عهدنا خلال المؤتمرات الهاتفية السابقة، نبدأ باستعراض ابرز النقاط الخاصة بالأرباح عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام والثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2018.

مرة أخرى، تمكنت مجموعة بنك الكويت الوطني من تسجيل نتائج مالية قوية خلال الربع الثالث من العام 2018. حيث بلغت ارباحنا في هذا الربع 86.5 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 17.5 في المائة على أساس سنوي.

وساهم ارتفاع صافي الربح في الربع الثالث في تعزيز النتائج المالية للمجموعة منذ بداية العام حتى تاريخه. حيث بلغ صافي الربح عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 272.4 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنسبة 14.3 في المائة مقارنة الفترة المماثلة من العام الماضي.

وكما اعتدنا الإشارة دائماً، تركز تلك الربحية على الأنشطة المصرفية الرئيسية للمجموعة والتي حرصنا على تنويعها عبر قطاعات متنوعة ومناطق جغرافية متعددة في إطار تطبيقنا لاستراتيجية تنوع قاعدة الأصول ومصادر الدخل.

وبالانتقال إلى البيئة التشغيلية، ما زلنا نحتفظ بنظرة تفاؤلية بالنسبة لنمو الاقتصاد المحلي في ظل ما نشهده من جهود حكومية متواصلة تجاه زيادة الانفاق

الرأسمالي، وهو ما يعد من اهم العوامل الحيوية في دفع الانشطة الاقتصادية قدماً وتعزيز الوضع الاقتصادي بصفة عامة.

أنا على ثقة من متابعة الجميع لأنشطة المناقصات الحكومية واسناد المشروعات المختلفة في الكويت باعتبارها من اهم المؤشرات لتتبع النشاط الاقتصادي للدولة.

أولاً، ما زال هناك عدداً كبيراً من المشروعات قيد التنفيذ. ثانياً، تتزايد وتيرة تنفيذ وتسليم المشروعات بسرعة هائلة. وأخيراً، يساهم ارتفاع أسعار النفط في توفير بيئة مليئة بالثقة فيما يتعلق بالوضع المالي للكويت وقدرة الحكومة على مواصلة الانفاق على المشروعات التنموية وتعزيز البنية التحتية.

أنتقل الان للتحدث عن استراتيجيتنا، هناك فرص هائلة عبر كافة القطاعات امام البنوك الكويتية. ونواصل قيامنا بدور أساسي في تمويل مشروعات البنية التحتية وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، فان بنك بوبيان، المصرف الإسلامي التابع للمجموعة، يواصل أدائه الممتاز بما يساهم في تعزيز مكانتنا الريادية في السوق ويتيح لنا فرصاً ممتازة تمكنا من التواجد عبر القطاعين التقليدي والإسلامي.

أما خارج الكويت، تواصل عملياتنا الدولية دعم استراتيجية التنوع وتساهم بقوة في أرباح المجموعة. وقد بلغت مساهمة مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة حوالي 30 في المائة من إجمالي أرباح المجموعة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام.

وأخيراً، بالنسبة لمن يحرص منكم على متابعة التصنيف الائتماني للمجموعة، أود ان أؤكد على متانة واستقرار تصنيفنا الائتماني من قبل وكالات التصنيف العالمية الرئيسية الثلاث. كما نحفظ بمكانتنا كأعلى البنوك تصنيفاً على مستوى الكويت وفي صدارة قائمة أقوى البنوك تصنيفاً على مستوى المنطقة.

وهنا أود أن أختتم تعليقاتي لننتقل إلى جيم ميرفي، رئيسي المجموعة المالية لتغطية نتائجنا المالية الفصلية والقاء الضوء على ادائنا منذ بداية العام حتى تاريخه بمزيد من التفصيل.

تفضل جيم.

جيم ميرفي:

عمتم مساءً جميعاً واهلاً بكم.

يسعدني ان اقتنص هذه الفرصة لاستعرض معكم نتائجنا المالية عن الفترة المالية المنتهية في سبتمبر 2018.

لقد قمنا بالإعلان مؤخراً عن نتائجنا المالية وتسجيلنا لأرباح بقيمة 272.4 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018 بما يمثل نمواً بنسبة 14.3 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

وبلغ صافي الربح 86.5 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2018 فيما يعد أقل قليلاً من نتائج الربع الثاني من العام الحالي. ويعزى ذلك في الأساس إلى بند استثنائي غير متكرر أدى إلى التأثير على إيرادات الاستثمار في الربع الحالي. وسوف أوضح هذا البند بالتفصيل لاحقاً.

وبالمقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق فصافي الربح بقيمة 86.5 مليون دينار كويتي المحقق في الربع الحالي قد سجل نمو بلغت نسبته 17.5 في المائة على أساس سنوى مقابل 73.7 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام الماضي، وقبل التعمق أكثر في الأرقام، اود اولاً ان القي الضوء على أوضاع البيئة التشغيلية منذ بداية العام الحالي حتى الان.

حيث كانت الأوضاع التشغيلية خلال الفترة المالية الحالية مواتية بصفة عامة بفضل الظروف الداعمة لبيئة الأعمال وتحسن أوضاع الاقتصاد الكلي واستمرار ارتفاع مستويات الثقة في قطاع الأعمال. وبفضل ذلك، كانت الاتجاهات الأساسية مشجعة للغاية وأبدت زخماً قوياً. كما نشهد مواصلة الجهود الحثيثة لتنفيذ خطة التنمية الحكومية وارتفاع معدلات تنفيذ المشاريع إلى مستويات شديدة التقدم مقارنة بالفترات السابقة. وتستمر تلك المبادرات بدورها في توفير فرص ممتازة للقطاع الخاص. وأيضاً تمثل الزيادة في أسعار النفط عامل مساعد في هذه المعادلة.

كما ساند تلك الأوضاع المواتية الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة المحلية والعالمية. وهو ما من شأنه بالطبع أن يدعم نمو أرباح المجموعة.

وبالعودة مرة أخرى إلى نتائجنا المالية وادائنا خلال تلك الفترة، يسعدني أن

أخبركم أننا سجلنا أداءً مبهراً على مستوى كافة عمليات المجموعة وقطاعات الأعمال المختلفة سواء كان ذلك على مستوى الكويت أو المناطق الجغرافية المختلفة التي نعمل بها، داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى امتداد فروعنا العالمية المتعددة.

كما يسعدنا أيضاً استمرار النمو القوي لأعمال بنك بوبيان - البنك الإسلامي التابع للمجموعة. حيث بلغ صافي ربح بنك بوبيان 40.4 مليون دينار كويتي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، بنمو بلغت نسبته 18.9 في المائة.

وسوف ألقى الضوء خلال هذا الاستعراض على أهمية وجوهية تنوع أعمالنا عند التطرق إلى مساهمة أفرع الأعمال المختلفة والمتنوعة إلى إجمالي أرباح المجموعة.

بلغ الفائض التشغيلي (أي قبل احتساب الضرائب والمخصصات) 459.7 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018، أي بزيادة 9.7 في المائة عن الفترة المقابلة من العام 2017. حيث استفدنا خلال الفترة المالية الحالية من نمو صافي إيرادات التشغيل بنسبة 8.5 في المائة و احتواء نمو التكاليف في حدود لم تتجاوز نسبة 5.8 في المائة.

وسوف اتطرق باختصار إلى أهم الدوافع الرئيسية لنمو الدخل والتكاليف، لكني أود أولاً أن ألقى الضوء على تراجع إيرادات الاستثمار بواقع 14.3 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الحالية مقابل الفترة المماثلة من العام السابق، كما سأتطرق إلى تراجع صافي إيرادات الاستثمار بواقع 6.6 مليون دينار كويتي التي تم تسجيلها خلال الفترة المالية الحالية.

ويعزى تراجع صافي إيرادات الاستثمار في الربع الحالي إلى قيام المجموعة بتسجيل صافي خسائر ناتجة عن إعادة تصنيف شركة زميلة يحتفظ بها البنك من خلال إحدى شركاته التابعة، حيث تم إعادة تقييمها لتظهر بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى المعروفة اختصاراً باسم (FVOCI)، أي أنه عبارة عن استثمار تم تصنيفه وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. واضطرت المجموعة لإعادة تصنيف هذا البند نظراً لمحدودية الفرصة أمام المجموعة للتحكم في مجريات أمور تلك الشركة التابعة بمستوى كاف يؤهلها لاستمرار تصنيفها كشركة زميلة. ويعود سبب صافي الخسارة لذلك الاستثمار في واقع الأمر إلى إعادة تصنيفه من الخسائر المتراكمة في أسعار صرف العملات الأجنبية للشركة الزميلة، وتحديدًا بنك Syariah Muamalat بإندونيسيا.

وتفانم انعكاس إثر صافى خسارة الفترة المالىة الحالية لهذا الاستثمار مقابل الفترة المماثلة من العام السابق نظراً لتواجد عدد من الأرباح الاستثنائية غير المتكررة وبعض التوزيعات فى العام السابق. وإذا قمنا بخصم هذا التأثير على إيرادات التشغيل، نرى ان صافى إيرادات التشغيل لفترة التسعة أشهر قد ارتفع بنسبة 11.1 فى المائة فى حين بلغت نسبة نمو الفائض التشغيلى بنسبة 13.7 فى المائة.

وسوف أنتقل الان إلى النتائج المالىة لفترة الثلاثة أشهر، حيث سجلنا فائض تشغيلى بقيمة 152.6 مليون دينار كويتى مقابل 158.2 مليون دينار كويتى فى الربع الثانى من العام 2018. ويعزى ذلك التراجع فى الأساس إلى انخفاض إيرادات الاستثمار كما اسلفت الذكر. وإذا قمنا بخصم تأثير تراجع إيرادات الاستثمار، نجد ان الفائض التشغيلى قد ارتفع بنسبة 3.2 فى المائة مقارنة بالربع الثانى من العام.

حيث ارتفع الفائض التشغيلى فى الربع الثالث من العام الحالى بنسبة 4.7 فى المائة مقارنة بنتائج الربع الثالث 2017 التى وصلت إلى 145.7 مليون دينار كويتى. وإذا قمنا بخصم أثر التغيرات التى طرأت على إيرادات الاستثمار، تصل تلك الزيادة إلى 13.7 فى المائة.

أما بالنسبة لصافى إيرادات التشغيل فقد بلغت 661.8 مليون دينار كويتى فى فترة التسعة أشهر المنتهية فى سبتمبر 2018 مقابل 609.9 مليون دينار كويتى فى الفترة المماثلة من العام 2017، أى بنمو بلغ 8.5 فى المائة. علماً بأنه بعد خصم الاثار الاستثنائية لإيرادات الاستثمار، ترتفع تلك النسبة لتصل إلى 11.1 فى المائة.

وبالعودة إلى النتائج الفصلية، بلغت صافى إيرادات التشغيل للربع الحالى 219.6 مليون دينار كويتى مقابل 228.7 مليون دينار كويتى فى الربع الثانى من العام الحالى ، ومقابل 211.1 مليون دينار كويتى فى الربع الثالث من العام الماضى.

وهناك دافعان اساسيان ساهما فى تعزيز نمو صافى إيرادات التشغيل لفترة التسعة أشهر الأولى من العام. يتمثل العامل الأول فى النمو القوي الذى سجلته صافى إيرادات الفوائد بنسبة 10.5 فى المائة، فيما يتمثل العامل الثانى فى قوة أداء الاتعاب والعمولات، والتى ارتفعت بنسبة 11.8 فى المائة عن مستويات الفترة المماثلة من العام السابق. وسوف اتطرق لذلك بمزيد من التفاصيل بعد

قليل.

ويمكنكم رؤية مزيج صافي إيرادات التشغيل في أسفل شريحة العرض الأولى من الجهة اليمنى. حيث ساهم صافي إيرادات الفوائد بنسبة 78 في المائة من إجمالي الدخل التشغيلي في حين كان نصيب إيرادات غير الفوائد 22 في المائة. سوف أركز الآن على أداء إيرادات الفوائد خلال تلك الفترة ودوافع النمو المحركة لهذا الأداء.

حيث بلغ صافي إيرادات الفوائد 515.0 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018 مقابل 466.3 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق، أي بنمو بلغت نسبته 10.5 في المائة.

وبالنظر إلى النتائج الفصلية، نرى أن صافي إيرادات الفوائد قد بلغ 178.2 مليون دينار كويتي للربع الثالث من العام الحالي مقابل 173.2 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام الحالي، ومقابل 161.1 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2017.

وبطبيعة الحال، تدل إيرادات الفوائد على حجم الأعمال والهوامش. بالنسبة لحجم الأعمال، شهدت الفترة المالية الحالية نمواً ثابتاً في الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد.

حققت هذه الموجودات 25.5 مليار دينار كويتي بزيادة 6.5 في المائة مقابل فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017. ويعكس هذا النمو في الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد نمواً قوياً في محفظة القروض والمحافظ الاستثمارية. وسوف أعود مرة أخرى لنمو القروض في شريحة لاحقة.

وإلى جانب النمو القوي من جانب الموجودات المدرة لإيرادات الفوائد، تتمتع المجموعة أيضاً بارتفاع صافي هامش الفائدة.

وبالنظر إلى الجانب الأيسر في أسفل هذه الشريحة نلاحظ أن متوسط صافي هامش الفائدة لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018 قد بلغ ما نسبته 2.70 في المائة مقابل 2.60 في المائة في الفترة المماثلة من العام 2017.

ونلاحظ هنا أن متوسط صافي هامش الفائدة للربع الثالث من العام الحالي تخطى متوسط صافي هامش الفائدة منذ بداية العام حتى تاريخه ببلوغه 2.74 في

المائة. ويعكس ارتفاع متوسط صافي هامش الفائدة للربع الثالث من العام الحالي التأثير الناتج عن قيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم في شهر مارس من العام الحالي، حيث تم رفع سعر الخصم بواقع 25 نقطة أساس ليصبح 3 في المائة. علماً بأن اقدام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة مرتين هذا العام في يونيو وسبتمبر الماضيين لم يقابله خطوة مماثلة من قبل بنك الكويت المركزي الذي احتفظ بمستويات الفائدة دون تغيير.

ننتقل الآن إلى تكاليف التمويل، والتي نلاحظ انها ارتفعت بالنسبة للمجموعة بواقع 42 نقطة أساس في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2018 مقابل الفترة المماثلة من العام السابق. حيث بلغت تكلفة التمويل في فترة التسعة أشهر الحالية 1.64 في المائة مقابل 1.22 في المائة في الفترة المماثلة من العام السابق.

وبلغ العائد 4.17 في المائة في فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي مقابل 3.69 في المائة في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017، بفارق 48 نقطة أساس.

ولتلخيص هذه النقطة، هناك ارتفاعاً بواقع 48 نقطة أساس بالنسبة للعائد وارتفاعاً بواقع 42 نقطة أساس في تكلفة التمويل.

وإذا وجهنا انظارنا إلى الجانب الأيمن في أسفل شريحة العرض فسندرى المكونات الرئيسية التي ساهمت في رفع متوسط صافي هامش الفائدة بمعدل 10 نقاط أساس، أي من 2.60 في المائة في سبتمبر 2017 إلى 2.70 في المائة في سبتمبر 2018. وقد تأثر صافي هامش الفائدة بشكل إيجابي بمقدار 35 نقطة أساس بفضل محفظة القروض في حين أثار ارتفاع تكلفة الودائع على صافي هامش الفائدة في حدود 31 نقطة أساس.

وسنستعرض الآن كيف تشكلت إيرادات غير الفوائد خلال تلك الفترة المالية.

بلغت إيرادات غير الفوائد 146.8 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018، بنمو بلغت نسبته 2.2 في المائة بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام 2017 البالغ قيمتها 143.6 مليون دينار كويتي. إلا ان تلك النسبة ترتفع إلى 13.6 في المائة إذا قمنا بخصم أثر التغيرات التي طرأت على إيرادات الاستثمار.

ويتكون صافي إجمالي إيرادات غير الفوائد البالغ قيمته 146.8 مليون دينار كويتي من الاتعاب والعمولات بقيمة 114.4 مليون دينار كويتي وصافي أرباح

التعامل بالعملات الأجنبية بقيمة 29.2 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى 3.2 مليون دينار كويتي من إيرادات التشغيل الأخرى من غير الفوائد.

علماً بأن إيرادات الاتعاب والعمولات قد تمكنت من تسجيل نمواً ممتازاً بنسبة 11.8 في المائة خلال فترة التسعة أشهر الحالية مقابل الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأود هنا أن اعبر عن رضانا التام بهذا الأداء، والذي يعكس ارتفاع الأنشطة عبر قطاعات الأعمال المختلفة للمجموعة. وتجدر الإشارة هنا إلى التشعب الكبير لمصادر النمو الذي شهدناه للاتعاب والعمولات وامتدادها عبر عدد كبير من قطاعات الاعمال والمناطق الجغرافية المختلفة.

وكما يتضح لكم، يركز الجزء الأكبر من إيرادات غير الفوائد على الأنشطة المصرفية الرئيسية للبنك.

وبقدر ما قامت المجموعة بتسجيل مستوى مقبول من إيرادات الاستثمار خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018، إلا انه كما ذكرنا سابقاً، فقد تأثرت هذه الإيرادات سلباً نتيجة خسائر فروق تحويل العملة على خلفية إعادة تصنيف شركة زميلة يحتفظ بها البنك من خلال احدى شركاته التابعة ليتم تصنيفها بالقيمة العادلة.

وبالنسبة للربع الثالث من العام 2018، بلغ اجمالي إيرادات غير الفائدة 41.4 مليون دينار كويتي مقابل 55.5 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام الحالي. وإلى جانب التأثير السلبي للتغيرات سالفة الذكر التي طرأت على إيرادات الاستثمار (بصافي قدره 10.4 مليون دينار كويتي)، كان هناك عنصراً آخر ساهم في التأثير على مستوى صافي إيرادات غير الفوائد تمثل في تسجيل الاتعاب والرسوم اداءً استثنائياً في الربع الثاني هذا بالإضافة إلى ارتفاع أرباح إعادة تقييم أسعار الصرف الأجنبية في الربع الثاني أيضاً.

الرسالة الهامة التي اريد ايصالها الان هي ان المجموعة احتفظت بأداء قوي للأنشطة الرئيسية المتمثلة في كلا من إيرادات الاتعاب والرسوم وايرادات التعامل بالعملات الأجنبية.

بالانتقال إلى كيفية أداء مصروفات التشغيل خلال الفترة المالية الحالية، نجد ان اجمالي مصروفات التشغيل قد بلغ 202.1 مليون دينار كويتي خلال فترة

التسعة أشهر المالية المنتهية في سبتمبر 2018، مقابل 191.0 مليون دينار كويتي عن الفترة المماثلة من العام 2017، بنمو بلغت نسبته 5.8 في المائة. وارتفعت مصروفات الموظفين بواقع 6.2 في المائة ومصروفات التشغيل الأخرى بنسبة 5.3 في المائة.

وبالنظر إلى أداء التكاليف، يجب ان نراعي حقيقة ان ارتفاعها بنسبة 5.8 في المائة يشمل مجموعة بنك الكويت الوطني ككل، في حين ان الأداء الفردي لكل فرع من فروع اعمالنا يتميز بخصائص مختلفة لنمو التكاليف. فعلى سبيل المثال، لدينا شركتان تابعتان في مرحلة النمو وهما تحديداً بنك بوبيان وبنك الكويت الوطني – مصر. ويواصل كلا منهما تحقيق مستويات عالية من النمو وارتفاع الأرباح، وبالتالي طراً ارتفاعاً اعلى في معدلات التكلفة الخاصة بهما بما يتخطى المستوى المسجل على مستوى المجموعة بأكملها.

فعلى المستوى المحلي هنا في الكويت، تأثر بند مصروفات الموظفين بتغيير قانون العمل الكويتي خلال العام 2017، الأمر الذي رفع من مصروفات الموظفين لدينا مقارنة بالفترة المقابلة.

وبالنظر إلى النتائج الفصلية، نجد أن إجمالي مصروفات التشغيل في الربع الحالي قد بلغت 67.0 مليون دينار كويتي مقابل 70.6 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام الحالي.

حيث نشهد عادة درجة من الموسمية في قاعدة التكاليف. فعلى سبيل المثال، تتأثر مصروفات الموظفين في الربع الثاني من العام بتزامنها مع توقيت دورة مراجعة الرواتب السنوية.

وأود أيضا أن أوضح أننا ما زلنا نواصل استثماراتنا بكثافة في تكنولوجيا المعلومات. حيث نستثمر بقوة في مجال التكنولوجيا التمكينية في مجال الأعمال والحلول التجارية وتجديد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمجموعة والحرص على استخدام أفضل الحلول الآمنة في مجال الأمن الالكتروني. كما بلغنا مراحل متقدمة جداً في بناء مركز البيانات الجديد في مدينة الكويت وفقاً لأحدث المعايير العالمية.

حيث يعتز بنك الكويت الوطني بمكانته المميزة وريادته واستباقه في مجال التقنيات المصرفية، وسوف نواصل مضيئنا قدماً لتعزيز تلك الخاصية الهامة والأساسية لأعمال المجموعة. ومن يتابع منكم اعمالنا عن كثب سيعرف أننا قمنا

خلال الفترة القصيرة الماضية باستثمار مبالغ هائلة لاستبدال منصتنا المصرفية الأساسية، وهي مهمة معقدة ومليئة بالتحديات لأي بنك. وتتمثل أهمية تلك الخطوة في اعتماد قاعدة البيانات الرقمية والتكنولوجية الجديدة على أقوى وأفضل الأسس التكنولوجية المتاحة في الأسواق في الوقت الحاضر.

ويسعدنا أن نرى أن نسبة التكلفة إلى الدخل قد انخفضت إلى 30.5 في المائة في الفترة الحالية مقارنة مع 31.3 في المائة في الفترة المماثلة من العام الماضي. وأعتقد من المنصف أن نقول إنه وفقاً لأغلبية المعايير القياسية الدولية، تعتبر هذه النسبة مثيرة للإهتمام لقياس كفاءة الأداء التشغيلي.

وننتقل الآن إلى المخصصات وخسائر انخفاض القيمة. حيث بلغ إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة عن فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018 ما قيمته 145.4 مليون دينار كويتي من ضمنها 136.9 مليون دينار كويتي مخصص خسائر الائتمان و8.5 مليون دينار كويتي مخصص خسائر انخفاض القيمة لشركات زميلة أو من خلال إحدى الشركات التابعة للمجموعة.

وقد بلغت المخصصات وخسائر انخفاض القيمة 51.5 مليون دينار كويتي في الربع الثالث من العام 2018 مقابل 51.6 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من العام 2018، و60.5 مليون دينار في الربع الثالث من العام 2017. وأود أن أعتنم تلك الفرصة للتذكير بأن الكويت لم تتبني بشكل كامل تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 والمرتبطة بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة من التسهيلات الائتمانية، في حين تم استبدالها بمتطلبات بنك الكويت المركزي لإحتساب المخصصات. ولذلك قمنا باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالموجودات المالية الأخرى فقط والتي لم يكن لها تأثير يذكر خلال الفترة المالية الحالية.

نحن بانتظار ما ستسفر عنه التطورات خلال الفترة القادمة بخصوص معيار IFRS9.

أود الآن العودة مجدداً إلى موضوع تنوع الإيرادات.

حيث تعد مسألة تنوع عملياتنا ومصادر الإيرادات من أحد الأهداف الاستراتيجية الأساسية لبنك الكويت الوطني، مع تطبيق ذلك قطعاً بأسلوب يتناسب مع تجنب المخاطر وغيرها من المعايير السائدة.

وتوضح شريحة العرض تأثير أعمال التنوع على الأداء المالي للمجموعة.

وقد بلغت مساهمة العمليات الدولية لبنك الكويت الوطني 86.6 مليون دينار كويتي من أرباح المجموعة في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018، مقابل 72.8 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017، بنمو بلغت نسبته 19 في المائة.

وستلاحظون بالنظر إلى الرسم البياني الدائري على الجانب الأيمن أن أرباح العمليات الخارجية ساهمت تقريباً بنسبة 30 في المائة من إجمالي أرباح المجموعة.

فبالإضافة إلى التنوع الجغرافي، يتميز بنك الكويت الوطني بمكانة فريدة على مستوى كافة البنوك الكويتية من خلال عمله في المجال المصرفي التقليدي والإسلامي على حد سواء. حيث واصل بنك بوبيان، البنك الإسلامي التابع للمجموعة، تحقيق أداءً ممتازاً وتسجيل أرباح بلغت قيمتها 40.4 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018 مقابل 34.0 مليون دينار كويتي في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017، بنمو هائل بلغت نسبته 18.9 في المائة لصافي الربح.

وبالنظر إلى مجمل استراتيجية التنوع ونتائجها، نرى اتجاهاً يبعث على الارتياح مع ملاحظة ان حوالي 40 في المائة تقريباً من أرباح المجموعة في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018 كان مصدرها العمليات الدولية والإسلامية مجتمعة.

وينعكس تأثير التنوع على قاعدة الموجودات الخاصة بالمجموعة بحيث أن نسبة 47 في المائة من الموجودات تتركز في العمليات التقليدية المحلية داخل الكويت، و16 في المائة في بنك بوبيان و 37 في المائة في العمليات الدولية.

نستعرض من خلال هذه الشريحة بعض الأرقام الرئيسية لحجم الأعمال خلال هذه الفترة المالية.

حيث ارتفع إجمالي الموجودات إلى 27.1 مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر 2018. ويمثل هذا زيادة بنسبة 4.2 في المائة مقارنة بمستويات ديسمبر 2017، و 5.7 في المائة مقارنة بسبتمبر 2017، فيما يعزى النمو بصفة أساسية لنمو محفظة القروض.

حيث بلغت محفظة القروض 15.4 مليار دينار كويتي، بنمو 900 مليون دينار كويتي تقريباً خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018، وبحوالي 950 مليون دينار كويتي خلال فترة 12 شهر منذ سبتمبر من العام الماضي. وتمثل تلك الأرقام نمواً هائلاً في محفظة القروض بنسبة 6.2 في المائة خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018.

ومن الأمور المشجعة ان نلاحظ ان هذا النمو القوي قد شمل كافة أسواق الإقراض الرئيسية للمجموعة، أي الأسواق المحلية والدولية والإسلامية. من جهة أخرى، بلغت ودائع العملاء 14.1 مليار دينار كويتي بنمو بلغت نسبته 2.1 في المائة بالمقارنة بديسمبر 2017، و5.4 في المائة مقارنة بسبتمبر 2017. وأود هنا ان أوضح أن ودائع العملاء الواردة هنا لا تشمل مستحق البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (غير المصرفية).

بالإضافة إلى هذا النمو القوي في ودائع العملاء، يسعدنا ايضاً ان نرى ان جزءاً كبيراً من هذا النمو يعزى لنمو الودائع الرئيسية وخاصة ودائع عملاء التجزئة.

ويعكس النمو المطرد في ودائع عملاء التجزئة تركيزنا على هذا الجانب من اعمالنا في الآونة الأخيرة، بما في ذلك استحداث وابتكار منتجات جديدة وذات صلة وتقديمها إلى السوق.

ويعكس نمو الودائع مدى امكانية البنك من الاستفادة من العلامة التجارية الرائدة والعلاقات الراسخة القائمة منذ سنوات عديدة عبر مختلف الأسواق وقطاعات الأعمال.

وتبلغ مساهمة ودائع العملاء حالياً 61 في المائة من إجمالي تمويل المجموعة، بما يتماشى مع مستويات الفترات السابقة كما هو موضح.

ونستعرض في آخر شريحة من العرض تأثير النتائج المالية على بعض المعايير ومقاييس الأداء الرئيسية.

حيث بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018 ما نسبته 11.9 في المائة مقابل 10.8 في المائة للعام 2017 بالكامل و10.8 في المائة في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017.

في حين بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.36 في المائة عن فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2018 مقابل 1.28 في المائة عن العام 2017 بأكمله و1.27 في المائة في فترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2017.

وبلغ معدل كفاية رأس المال في سبتمبر 2018 ما نسبته 17.2 في المائة مقابل 17.8 في المائة بنهاية ديسمبر 2017. ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى كيفية تكوين النسبة في فترات التقارير المرحلية، حيث يتم حينها استبعاد الأرباح منذ بداية العام حتى تاريخه خلال فترة اعداد التقارير المرحلية.

بالإضافة إلى مسألة التوقيت التي ذكرتها، هناك أيضاً تأثير سلبي ضئيل على القاعدة الرأسمالية كنتيجة للتطبيق الجزئي لمعيار IFRS9 في وقت سابق من هذا العام.

هذا ولا تزال نسب جودة الأصول تتميز بقوتها، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي محفظة القروض 1.37 في المائة في حين بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 237 في المائة. وعلى الرغم من أن النسب الحالية قد تبدو أقل نسبياً مقارنةً بنهاية العام الماضي، إلا أنها ما تزال عند مستويات مريحة جداً.

وبهذا اصل إلى نهاية الاستعراض الذي اقدمه لكم.

وقبل أن ننتقل إلى أمير مرة أخرى، يسعدني ان أوجز ما قدمته لكم بقولي ان اداء العام 2018 حتى الآن تميز بمستويات أداء قوية ومرضية. حيث شهدنا تحقيق نمواً ممتازاً عبر جميع الوحدات التشغيلية والمناطق الجغرافية المتعددة للمجموعة وذلك في ظل الظروف المواتية للأنشطة التجارية والبيئة التشغيلية.

وننتقل بثقة لما ستسفر عنه الفترة المتبقية من العام 2018، ولدينا آمالا كبيرة لاستكمال تحقيق نتائج قوية خلال الفترة المتبقية من العام الحالي، كما نأمل في تعزيز الزخم القوي المميز لأعمالنا وكافة انشطتنا.

شكراً لكم على وقتكم الثمين.

وننتقل الآن مرة أخرى إلى أمير.

شكراً لكم جميعاً على حسن الاستماع. سنتوقف قليلاً لمدة لا تتعدى دقيقة أو دقيقتين ليتسنى لكم طباعة اسئلتكم. اذا كان لديكم أية أسئلة، برجاء إدخالها الآن.

أمير حنا:

شكراً لكم جميعاً على حسن استماعكم للاستعراض الذي قمنا بتقديمه. سوف أضعكم قليلاً في وضعيه الانتظار حتى نبدأ في الإجابة على استلتكم فور ورودها إلينا. وصلنا سؤالين حتى الان. السؤال الأول يقول، برجاء مشاركتنا تعليقاتكم بخصوص نمو القروض الذي كان هامشياً في الكويت خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2018.

سوف اتولى الإجابة على هذا السؤال، وسوف اجاب عليه من منظور بنك الكويت الوطني.

جيم ميرفي

كان لدينا نمواً جيداً بصفة عامة مقارنة بالنظام المصرفي الكويتي، ويعزى ذلك في الأساس للنمو القوي في عملياتنا الخارجية بالإضافة إلى فرعنا الإسلامي وما سجله هذين القطاعين من نمو.

فعلى مستوى السوق المحلي الكويتي، كان هناك بعض التسويات وبعض التحركات المحددة في توقيت المعاملات. إلا ان دوافع النمو تكمن في قوة الاعمال الرئيسية للبنك .

وبالنظر إلى اجمالي صافي النمو في السوق المحلي الكويتي مقروناً بما سجله بنك بوبيان والعمليات الخارجية، نرى نمواً قوياً بنسبة 6 في المائة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام، ونعتقد ان هذا النمو قوياً جداً. ونحن راضون تمام الرضا عن هذا المعدل من النمو.

لدينا سؤال آخر بخصوص صافي إيرادات غير الفوائد. يقول السؤال إذا اضفنا مرة أخرى 5 مليون دينار كويتي(صافي خسائر الاستثمار)، سيظل أداء صافي إيرادات غير الفائدة متراجعاً بنسبة 18 في المائة مقارنة بالربع السابق او 8 في المائة على أساس سنوي، فهل لك ان توضح أسباب ذلك بمزيد من التفاصيل.

أمير حنا:

نعم. من الصعب وربما من غير المنطقي مجرد النظر لحسبة الأرقام عند مقارنة الأداء الربع سنوي بالفترة السابقة. فهناك درجة ما من الموسمية بين الفترات المالية المختلفة.

جيم ميرفي:

ما شهدناه في الربع الثاني من العام الحالي كان عبارة عن عدد من الصفقات التي تجمعت خلال ذلك الربع من كافة قطاعات الاعمال المختلفة والمناطق الجغرافية المتعددة التي نعمل بها لذا فان الربع الثاني من العام كان قوياً جداً، حيث شهدنا أيضاً بعض الحركة في حسابات إعادة تقييم العملات الأجنبية بين الفترتين.

لذا عندما نقوم بخصم تأثير صافي خسائر الاستثمار بقيمة 5 مليون دينار كويتي، وقمنا باستبعاد عامل نمو وتجمع بعض إيرادات الاتعاب والرسوم وايرادات التعامل بالعملات الأجنبية الذي شهدناه في الربع الثاني، نجد ان الحركة الرئيسية

للأتعاب والرسوم وايرادات التعامل بالعملات الأجنبية متينة و تتحرك نحو الاعلى.

أمير حنا: هناك سؤال عن نمو القروض ويركز بصفة خاصة بالأفاق المستقبلية. هل لك ان تتفضل بالتعقيب على نمو القروض الخاصة بالشركات والقروض الشخصية في الكويت وعلى المستوى الدولي؟

جيم ميرفي: نعم، أتوقع للاتجاهات التي شهدناها منذ بداية العام حتى الان ان تستمر. كما هناك ايضاً عامل مؤثر آخر يتمثل في احتمالية حركة الصفقات من فترة مالية للأخرى. فبصفة عامة، اذا نظرت إلى الاتجاه العام لفترة التسعة أشهر، نرى استمرارية لنفس قوة الوتيرة.

أمير حنا: سؤال آخر. متى تتوقع لمستوى العائد على الموجودات فى عملياتكم الدولية ان يتخطى أداء العائد على الموجودات المحلية؟ هل هذا هو السبب الرئيسي الذي يدفعكم لزيادة الوزن الترجيحي لهذا القطاع داخل المجموعة؟

جيم ميرفي: لا. فنوعية الأنشطة التجارية تختلف تماماً. كما ان هناك اختلافاً كبيراً لخصائص وطبيعة الاعمال وفقاً للمناطق الجغرافية المختلفة.

إن أعمالنا الدولية ليست مسألة عائدات نحققها فحسب، بل هي مسألة استراتيجية. وكما شهدتم خلال الاستعراض، تصل مساهمة الاعمال غير الرئيسية لحوالي 40 في المائة، 30 في المائة منها من الفروع الخارجية و10 في المائة من الانشطة الإسلامية تقريباً، وتتمثل أهمية هذا التنوع الشديد في كونه عاملاً استراتيجياً بقدر أهميته لأدائنا المالي.

وما يجب أن نتذكره هو أن تركيبة الايرادات من العمليات الدولية عبارة عن مزيج من التنوع في العمليات والمناطق الجغرافية في قارات مختلفة.

لذا، من غير المنصف ان نجري مقارنة عادلة للأداء المباشر لمقاييس العمليات المحلية والعمليات الدولية ، لأن خصائص العمليات مختلفة تماماً ، والأسس المنطقية التي نركز عليها ما هي الا لتحقيق استراتيجيتنا أكثر من أي شيء آخر.

عصام الصقر: نتوقع ان ترتفع مساهمة العمليات الخارجية فى السنوات الخمس القادمة لتبقى على مستويات أكثر من 30%

أمير حنا:

نحن في انتظار مزيداً من الأسئلة.

هناك سؤال عن قانون طرح أدوات الدين، هل هناك أي تطورات بشأن قانون طرح أدوات الدين الجديد، حيث سمعنا عن احتمال رفع سقف الدين خلال الأسابيع القليلة القادمة

عصام الصقر: هذا صحيح. نتوقع ان يناقش مجلس الامة هذا الموضوع في فترة انعقاده القادمة والتي تبدأ بنهاية شهر أكتوبر الحالي.

واتوقع انه سيتم مناقشته، إلا انني غير متأكد ما اذا كان سيتم التصديق، إلا اني أتوقع تمريره خلال الستة أشهر القادمة.

أمير حنا:

سؤال آخر مرتبط بالسؤال الأول الخاص بالهوامش. ما هي توقعاتك المستقبلية للربع الرابع وللجنة المالية 2019، في حال لم يقم البنك المركزي بتتبع دورة رفع أسعار الفائدة الخاصة بالفيديري الأمريكي.

جيم ميرفي:

نتوقع ان نشهد ارتفاعاً مقبولاً في صافي هامش الفائدة.

حيث ان ارتفاع صافي هامش الفائدة الذي شهدناه خلال الفترة الماضية هو القدرة على العمل بهذه الهوامش كنتيجة لرفع أسعار الفائدة، فإن القدرة على القيام بذلك تكون اعلى في الأيام الأولى من دورة رفع أسعار الفائدة.

يتمثل اهم عامل رئيسي هنا في قيام بنك الكويت المركزي برفع أسعار الفائدة بعد ان يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بذلك.

فعلى الرغم من ان ارتفاع سعر العائد على الدولار الأمريكي يصب في مصلحة المجموعة، إلا ان المنفعة الحقيقية تكمن في سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي.

لذا، فانه في الربع الرابع من العام الحالي، لو افترضنا قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة مرة أخرى، واذا افترضنا قيام بنك الكويت المركزي بخطوة مماثلة، فان تأثير تلك الخطوة على صافي هامش الفائدة سيكون على الأغلب تأثيره سيكون هامشي على أداء الربع الرابع من العام بصفة خاصة.

لذا، فالسؤال عبارة عن، اذا كنت اتذكر بدقة، اننا صافي هامش الفائدة لدينا وصل نسبة 2.74 في المائة في الربع الثالث، أتوقع ان تستقر هذه النسبة عند نفس المستوى للفترة المتبقية من العام.

إلا انه على الرغم من ذلك، فان المنفعة العائدة من رفع أسعار الفائدة في الربع الرابع من العام سيتم ترحيلها للعام القادم. وبالمثل، انطلاقاً من نفس المنطق اذا قام الاحتياطي الفيدرالي برفع

أسعار الفائدة في العام القادم، ثم قام بنك الكويت المركزي بخطوة مماثلة، او اذا كان سيتغاضى عن رفع الفائدة ثم يقوم برفعها بعد ذلك في فترة لاحقة، هنا ستكون المنفعة العائدة علينا هامشية.

واعتقد انه بالنسبة لتوقعاتنا لاتجاهات صافي هامش الفائدة في الفترة المقبلة، أرى انه لا نتوقع تغيرات هائلة لأسعار الخصم الحالية. واعتقد انه ربما يمكننا العمل بهذه الأسعار بطريقة تمكننا من تحقيق زيادة هامشية في الهوامش، إلا انه لن يكون تغيراً كبيراً او مادياً.

إلا انه بطبيعة الحال، الأمر الجيد هنا هو اننا نركز على حجم الأعمال. فحجم الأعمال جيد وسجل نمواً قوياً كما شهدنا خلال الفترات الماضية.

لذا فان المنفعة العائدة علينا من جراء ارتفاع هامش صافي الفائدة سينطبق على تزايد حجم الأعمال مقارنة بالفترات السابقة.

أمير حنا: سؤال بخصوص نمو الودائع. على الرغم من انه يبدو ان نمو الودائع هو الدافع لنمو القروض، فمع ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع إلى 109.5 في المائة والتي تعد نسبة عالية، وتراجع الودائع في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني. هل لك ان تشاركنا بأفكارك وتوقعاتك الخاصة بهذا الموضوع؟

جيم ميرفي: يتمتع بنك الكويت الوطني بحظ وافر. فلدينا مصادر متعددة للودائع. فهناك الودائع الحكومية، شبة الحكومية، عملاء التجزئة، والشركات، والمحلية، والدولية والتقليدية، والإسلامية. النقطة الهامة هنا اننا في غاية التنوع.

لذا لدينا إمكانيات اختيار او استبعاد مصادر الايداعات وفقاً لما يتماشى مع متطلبات تمويل اعمالنا في وقت محدد.

من هذا المنطلق، قررت المجموعة التخلص من بعض الودائع خلال العام الحالي. إلا اننا شهدنا تغيراً جيداً يطرأ على مزيج الودائع. واعتقد انني ذكرت أنفاً خلال الاستعراض اننا شهدنا معدلات نمو ممتازة لما أشير اليه بمصطلح الودائع الرئيسية للمجموعة franchise deposits. حيث اكتسبنا قوة هائلة في مجال ودائع عملاء التجزئة فيما يعد من اهم العناصر لأي بنك مثلنا.

كما ان عدم وجود نمو قوي في الودائع لا يشير إلى أي تراجع غير مرغوب فيه بالنسبة لودائع العملاء. لقد قمنا بالتخلص بشكل انتقائي من الودائع التي لم نكن لننظر إليها بصفقتها من الودائع التي تركز على علاقة رئيسية وركزنا جهودنا على تنمية ما نعتبره بمثابة ودائع ممتازة وذات علاقة رئيسية.

لذا، فإن حركة الودائع تتماشى تماماً مع احتياجات المجموعة للتمويل مع مزيج أكثر تفضيلاً كان من الممكن أن يستمر في هذه الفترة.

أمير حنا:

هناك سؤال يطلب منا تكرار ما ذكرناه بخصوص قانون أدوات الدين. يتمثل ما قلنا بصفة أساسية في اننا نتوقع ان يتم مناقشة القانون في دور الانعقاد المقبل لمجلس الامة بنهاية أكتوبر وانا سنعرف نتيجة تلك المناقشات قبيل نهاية العام.

ما زلنا بانتظار مزيداً من الأسئلة.

لدي سؤال بخصوص المخصصات. بينما استقرت المخصصات الاجمالية خلال فترة التسعة اشهر الأولى من العام 2018 مقابل العام الماضي، المخصصات المحددة ارتفعت بشدة هذا العام في حين انخفضت المخصصات العامة. هل لك ان تشرح لنا هذا التغيير بالنسبة للمخصصات العامة والمخصصات المحددة.

جيم ميرفي:

اعتقد انه يمكن القول ان هناك تغييراً طفيفاً في سياسة المخصصات في الوقت الحاضر. فسابقاً كنا قوم بحجز مخصصات تحوطية في أغلبها. وبالتنسيق مع بنك الكويت المركزي، اتفقنا على تجنب المخصصات خلال فترة طويلة من الوقت. في حين انه في هذا العام، ومع اقتراب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، سمح لنا البنك المركزي بإنتقاء بعض التسهيلات الائتمانية التي بوجهة نظر البنك أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية وبالتالي نتوقع تصنيفها ضمن المرحلة الثانية وفقاً لمقتضيات هذا المعيار

ببساطة، قمنا باقتناص الفرصة بالاتفاق مع بنك الكويت المركزي لتجنب بعض المخصصات استباقاً للتطبيق الكامل للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

أمير حنا:

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بالكامل، هل تتوقع تغير/ خفض في تكاليف الإقراض؟ او هل تتوقع ان يطرأ أي تغيرات حادة على تكاليف الإقراض؟

جيم ميرفي:

اعتقد انه للإجابة بأمانة على هذا السؤال أعتقد أنه من غير الحكمة توقع آثار التطبيق الكامل للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). أعتقد أنه يكفي أن نكون واعين لحقيقة أننا نمتلك مخصصات كافية جداً، لقد قمنا في الواقع ببناء حزم كبيرة من المخصصات مع مرور الوقت وما توصلنا إليها من حسابات دقيقة للنتائج المترتبة على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بشكل كامل ليس من الممكن توقعها لأننا نعمل عن كثب مع الجهات التنظيمية وهناك عدد كبير من المتغيرات والشروط التي تدخل في تحديد كيفية تطبيق أحكام المعيار بالضبط ستعمل في التأثير على كيفية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية المطاف.

بقدر ما أود محاولة الإجابة عن هذا السؤال، أعتقد أنه سيكون من غير الحكمة توقع كيفية نتائج التطبيق.

أمير حنا: هل لنا أن نتوقع أي خسائر غير متكررة أو خسائر ناتجة عن انخفاض قيمة استثمارات في الربع الرابع؟

جيم ميرفي: لا. واعتقد ان هذا السؤال مرتبط بخسائر الاستثمار التي سلجناها خلال الربع الحالي بالنسبة لإحدى الشركات التابعة.

كان ذلك مخصص خسائر استثنائي (غير مكرر)، وكما ذكرت سابقاً انه مرتبط بإعادة تصنيفه كخسائر متراكمة في أسعار صرف العملات الأجنبية للشركة الزميلة، أكثر من كونه مخصص خسائر انخفاض القيمة.

ولا نتوقع أي معاملة مشابهة في الربع الرابع.

أمير حنا: بانتظار مزيداً من الأسئلة.

سوف ننتظر بعض دقائق أخرى واذا لم نتلقى أي أسئلة سوف ننهي هذا المؤتمر الهاتفي.

ليس لدينا أي أسئلة إضافية. وبذلك ننهي المؤتمر الهاتفي لهذا اليوم.

شكراً لانضمامكم لمؤتمر المحللين والمستثمرين لبنك الكويت الوطني

ونعود مرة أخرى للبدالة.

شكراً لك. البدالة:

وبهذا نختم الاستعراض الذي قدم اليوم. شكراً لمشاركتكم.

يمكنكم انهاء المكالمة من طرفكم الآن.